طريقك نحو النجاح

ملخص إقتصاد

للسنة الثالثة التسيير المحاسبي و المالي

وفق آخر تعديل بيداغوجي

2021/2020

إعداد الأستاذ : عبدالخالق عودة ع

BAC 2021

FCBK : Bac Gestion ADA ----- Adresse : Dely Brahime-bois des cars- Alger

Scanned with CamScanner

الوحدة رقم (1) : النقود

1) المبادلة:

1-1/ تعريف المبادلة :

المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء أخر. و هي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة و مستهلكها .

1-2/ أشكال المبادلة :

أ – المقايضة :

☑ **تعريف المقايضة:** المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة . و هي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة وذلك دون استخدام النقود.

☑ **عيوب المقايضة :** للمقايضة مجموعة من العيوب نوجزها فيما يلي :

1 - صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع .
2 - صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
3 - صعوبة إيجاد شخصين يرغب كل منهما في سلعة الأخر.
4 - صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها.
5 - المقايضة لا تسمح بالإدخار و ذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه.

ب – المبادلة بواسطة النقود: هي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة ← نقود ← سلعة).

2/ النقود :

2-1/ تعريف النقود: يمكن تعريف النقود وظيفيا بأنها " النقود هي كل ما تفعله النقود " وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقودا و يكون قادرا على القيام بوظائف النقود و يحظى بالقبول العام.

2-2/ خصائص النقود :

للنقود عدة خصائص نذكرها فيما يلي :

1. أن تكون نادرة نسبيا .
2. أن تكون وحدتها متماثلة .
3. أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها.
4. أن تكون سهلة الحمل والاحتفاظ بها.
5. أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض قيمتها.
6. لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها.
7. تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.

2-3/ وظائف النقود :

للنقود وظائف متعددة نوجزها في ما يلي :

أ - وسيط المبادلة : النقود هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع و الخدمات و الأصول المالية دون اللجوء للمقايضة.

ب -مقياس للقيمة : النقود تستعمل لقياس قيمة السلع و الخدمات و نسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى.

ج- مستودع (مخزن) للقيم : تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حملها . كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين و التلف . و يحتفظ الأشخاص بالنقود لا لذاتها بل بغرض ادخارها من أجل إنفاقها في المستقبل لشراء السلع الإستهلاكية أو الإستثمارية .

د- وسيلة للمدفوعات الآجلة : تستخدم النقود كأداة لتسديد كافة الإلتزامات (تدفع جميع المستحقات في المستقبل) سواءا كانت نتيجة لاقتراض معين أو ناشئة عن عمليات البيع على الحساب.

Scanned with CamScanner

4-2/ أشكال النقود : للنقود عدة أشكال تتمثل في :

أ- **النقود المعدنية :** هي تلك النقود المصكوكة من المعدن كالذهب أو الفضة أو البرونز و للنقود المعدنية شكلان هما :

- **نقود معدنية كاملة :** و فيها تتعادل قيمتها القانونية مع قيمتها كالمعدن.
- **نقود معدنية مساعدة:** و فيها تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه.

ب- **النقود الورقية :**

هي نقود قانونية (إلزامية) يصدرها البنك المركزي ، حيث أن الدولة تلزم الأشخاص بقبولها دون أن يكون لهم الحق في تحويلها إلى ذهب أو فضة.

ج- **النقود المصرفية :**

هي نقود يصدرها البنك التجاري و هي عبارة عن أرصدة في حسابات المودعين في البنك و يلتزم المصرف بدفع مبلغ معين من النقود للمودع أو لأمره عند الطلب وتستعمل الصكوك أو أوامر الدفع الأخرى في تداول هذا النوع من النقود.

د- **النقود الالكترونية (الرقمية) :**

و هي عبارة عن أرصدة نقدية مسبقة الدفع مسجلة على وسائط إلكترونية تسمح بالتمويل عن بعد بواسطة شبكة الانترنت.

5-2/ إصدار النقود:

- إصدار النقود الورقية و المعدنية يعود للدولة وحدها حق إصدارها . و يفوض ممارسة هذا الحق للبنك المركزي دون سواه.
- إصدار النقود المصرفية و الإلكترونية و بطاقات الإئتمان : تقوم البنوك التجارية بإصدار هذه الأنواع من النقود و ذلك تحت رقابة البنك المركزي.

6-2/ الكتلة النقدية :

☑ **تعريف الكتلة النقدية :**

هي مجموعة من الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود التي هي في حيازة مختلف الأعوان الاقتصاديين.

☑ **مكونات الكتلة النقدية :** تتكون الكتلة النقدية من :

- **النقود القانونية :** تشمل الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة .
- **النقود الانتمانية :** تشمل النقود المصرفية و الإلكترونية وبطاقات الإئتمان.

Scanned with CamScanner

الوحدة (2) : السوق و الأسعار

1) السوق :

1-1/ تعريف السوق :

- هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل سلعة أو خدمة معينة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق وسطاء .

2-1/ أنواع السوق :

أ- سوق السلع و الخدمات :

- يقصد به المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلع و الخدمات مع طالبيها مثل سوق النفط ، سوق السيارات ، سوق خدمات النقل الجوي... الخ

ب- سوق العمل :

- هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل (الأفراد الذين هم في السن القانوني للعمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات، الإدارات... الخ) .

ج- سوق الأوراق المالية :

- و هو عبارة عن مكان يلتقي فيه البائعون و المشترون لنوع معين من الأوراق المالية (أسهم و سندات) .

2) الأسعار :

1-2/ تعريف السعر :

- يعرف سعر سلعة (خدمة) معينة بأنه التعبير النقدي عن قيمة هذه السلعة (الخدمة) .

2-2/ العناصر المحددة للسعر :

أولا : الطلب

أ – تعريف الطلب :

- الطلب هو الكمية المطلوبة من سلعة ما عند سعر معين في فترة معينة .

ب – قانون الطلب :

- يعبر قانون الطلب عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و سعرها .

ج – العوامل المؤثرة في الطلب :

1. سعر سلعة معينة .
2. أسعار السلع الأخرى .
3. الدخل النقدي للمستهلك .
4. الأوضاع الاجتماعية و الثقافة و العادات و التقاليد .

د – مرونة الطلب : يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لمرونة الطلب :

أ) – مرونة الطلب السعرية : هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و تحسب كما يلي :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{سعر المقارنة} - \text{سعر الأساس}) \div \text{سعر الأساس}}$$

ملاحظات:

- إشارة مرونة الطلب السعرية تكون دائما سالبة و هي تدل على العلاقة العكسية التي تربط الكميات المطلوبة من السلعة مع سعرها و لذا نأخذ مرونة الطلب السعرية بالقيمة المطلقة .
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة الطلب السعرية :
  1. إذا كانت مرونة الطلب السعرية تساوي 1 نقول أن الطلب متكافئ المرونة.
  2. إذا كانت مرونةالطلب السعرية تساوي 0 نقول أن الطلب عديم المرونة.
  3. إذا كانت مرونة الطلب السعرية أكبر من 1 نقول أن الطلب كثير المرونة . (تخص السلع المعرضة للمنافسة) .
  4. إذا كانت مرونة الطلب السعرية أصغر من 1 نقول أن الطلب قليل المرونة . (تستفيد منها المؤسسات التي في موضع احتكار مثل مؤسسات الكهرباء و الغاز) .

Scanned with CamScanner

ب) – مرونة الطلب التقاطعية :

- هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة (بتزين) للتغير الذي يطرأ على سعر سلعة أخرى بديلة (مازوت) أو مكملة (زيت السيارات) .

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{(\text{كمية المقارنة للسلعة x} - \text{كمية الأساس للسلعة x}) \div \text{كمية الأساس للسلعة}}{(\text{سعر للسلعة المقارنة y} - \text{سعر الأساس للسلعة y}) \div \text{سعر الأساس السلعة y}}$$

ملاحظات :

1. تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية موجبة بالنسبة للسلعتين المتبادلتين .
2. تكون إشارة مرونة الطلب التقاطعية سالبة بالنسبة للسلعتين المتكاملتين .
3. تكون مرونة الطلب التقاطعية معدومة بالنسبة للسلعتين المستقلتين .

ج) – مرونة الطلب الدخلية :

- هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على الدخل النقدي للمستهلك .

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{دخل المقارنة} - \text{دخل الأساس}) \div \text{دخل الأساس}}$$

ملاحظات :

1. إذا كانت مرونة الطلب الدخلية سالبة نقول أن السلعة المطلوبة هي سلعة دنيا منخفضة السعر مثل الخبز .
2. إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة نقول أن السلعة عادية .
3. تكون السلعة العادية سلعة كمالية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من 1 .
4. تكون السلعة العادية سلعة ضرورية إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أصغر من 1 .

ثانيا : العرض

أ – تعريف العرض :

- العرض هو الكمية المعروضة من سلعة ما عند سعر معين .

ب – قانون العرض :

- يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما و سعرها .

ت – العوامل المؤثرة في العرض :

1. سعر السلعة المعنية .
2. أسعار السلع الأخرى .
3. أسعار عوامل الإنتاج .
4. توقعات المنتجين .

ث – مرونة العرض :

- هي درجة استجابة العرض على سلعة معينة للتغير الذي يطرأ على سعرها و تحسب كما يلي :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{(\text{كمية المقارنة} - \text{كمية الأساس}) \div \text{كمية الأساس}}{(\text{سعر المقارنة} - \text{سعر الأساس}) \div \text{سعر الأساس}}$$

ملاحظات:

- إشارة مرونة الطلب العرض تكون موجبة و هي تدل على العلاقة الطردية التي تربط الكميات المعروضة من السلعة مع سعرها.
- يمكن التمييز بين الحالات التالية لمرونة العرض :

1. إذا كانت مرونة العرض تساوي 1 نقول أن العرض متكافئ المرونة.
2. إذا كانت مرونة العرض تساوي 0 نقول أن العرض عديم المرونة.
3. إذا كانت مرونة العرض أكبر من 1 نقول أن العرض كثير المرونة .
4. إذا كانت مرونة العرض أصغر من 1 نقول أن العرض قليل المرونة .

2-3/ سعر التوازن:

- هو ذلك السعر الذي يتحقق عند التعادل بين الكمية المعروضة من سلعة معينة مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة.

الأستاذ
عبد الخالق عودة

Scanned with CamScanner

الوحدة (3) : النظام المصرفي

1) تعريف النظام المصرفي :

يُقصد بالنظام المصرفي مجموع المؤسسات المالية التي تتعامل بالإئتمان في بلد ما . ويختلف النظام المصرفي من بلد لأخر حسب نوع النظام الإقتصادي السائد و يشتمل على : البنوك التجارية ، و البنوك المتخصصة ، و البنك المركزي.

2) البنوك (المصارف) :

2-1/ تعريف البنك :

هو عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود و الإئتمان . حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الإقتصاديين بغرض إعادة إقراضها أو استثمارها في أوجه متعددة.

2-2/ أنواع البنوك :

أولا : البنك المركزي (بنك الجزائر)

تعريف بنك الجزائر :

بموجب الأمر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثاني 1424هـ الموافق ل26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض فان البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي . يحكمه التشريع التجاري . تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كله . يقع مقرّه في مدينة الجزائر. و يمكن فتح فروع له في كل المدن . لا يتعامل مع الأفراد ، هدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام.

مكوناته : يتولى أوامر بنك الجزائر مجلسان :

1) مجلس الإدارة الذي يتولى الشؤون الإدارية للبنك ويتكون من محافظ ويساعده في ذلك ثلاثة نواب محافظ.
2) مجلس النقد و القرض الذي يتولى السلطة النقدية في البلاد . يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر و شخصيتين لهما خبرة في المسائل الاقتصادية والنقدية.

وظائف بنك الجزائر : وظائف أساسية تتمثل في :

1) الحق في إصدار العملة النقدية.
2) يقوم بتسوية الحسابات بين البنوك عن طريق المقاصة.
3) بنك الحكومة حيث يقوم بمختلف الأعمال المصرفية الخاصة بالإدارة الحكومية.
4) حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية لاسيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن .
5) الترخيص بفتح البنوك و المؤسسات المالية و تعديل قوانينها الأساسية و سحب الاعتماد .
6) يعتبر بنك البنوك و يقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة . و يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية.

ثانيا : البنوك التجارية (بنوك الودائع) :

تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة . و هي أساس أي نظام مصرفي . و هي تلك المصارف التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد متفق عليه . تقوم بعمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن.

ثالثا : المؤسسات المالية :

هي عبارة عن أشخاص معنوية تقوم بكل الأعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من ال جمهور . و هي تعتمد أساسا على رأسمالها و على المدخرات طويلة الأجل و الإقتراض من الغير مقابل فوائد.

رابعا : البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال):

هي بنوك حديثة النشأة ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة و الصناعة و السكن و هذه المجالات تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل . لذا تعتمد على أموالها في المقام الأول . و على الودائع طويلة الأجل . و الاقتراض من الغير في شكل سندات مقابل فائدة يتحملها البنك .

Scanned with CamScanner

3) العمليات المصرفية :

تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات تتمثل في :

1-3/ قبول الودائع : الوديعة هي دين بذمة البنك أي رصيد موجب للمودع، وتصنف الودائع إلى :

أ – الودائع تحت الطلب (الجارية) :

هي ودائع يحق للمودعين استردادها متى أرادوا بدون إعلام مُسبق، وعلى المصرف أن يكون جاهزا لتلبية مطالبهم وتتمثل في :

☑ **حساب الصكوك :**

- وهو حساب يستخدم من طرف الأفراد (الموظفين) ، ويجب أن يكون رصيده دائما داننا ، حيث لا يستطيع أن يسحب أكثر من رصيده الموجب. و هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد.

☑ **الحساب الجاري :**

- يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال أو المؤسسات التجارية و الصناعية ، و يمكن أن يكون سالبا أي قرض من البنك. و هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد.

ب – الودائع لأجل :

هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير و لا تسترد قبل تاريخ استحقاقها . يحقق هذا النوع من الودائع للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فوائد مقابل توظيف المبلغ، والهدف الثاني يتمثل في إمكانية سحب أي مبلغ في أي وقت.

ج – الودائع الادخارية :

هي ودائع يودعها أصحابها في البنوك لأجل طويل مقابل فائدة . و هذا النوع من الودائع يحقق للمودع هدف واحد و يتمثل في الحصول على فوائد معتبرة حيث لا يحق للمودع سحب أي مبلغ قبل حلول تاريخ الاستحقاق.

2-3/ الائتمان : يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية و له عدة صور أهمها ما يلي:

1) **القروض بضمان أوراق مالية أو تجارية :** و يكون هذا مقابل فائدة معينة .
2) **اعتمادات الصندوق :** و تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين مقابل فائدة محددة.
3) **الاعتماد المستندي :** هو تعهد من طرف البنك بتسديد قيمة السلعة المستوردة للمصدرالأجنبي مقابل عمولة.
4) **الخصم و اعادة الخصم:** هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.
5) **خطابات الضمان (كفالات الضمان) :** يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد فيه البنك بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث مقابل عمولة.

Scanned with CamScanner

الوحدة (4) : التجارة الخارجية

1) تعريف التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية تعني مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

2) أسباب قيام التجارة الخارجية :

1) عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.
2) إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي وأخرى متخصصة في الإنتاج الصناعي .
3) إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الاستيراد .
4) من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل وتصدير فائض منه ، و تقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محليا بتكاليف نسبية أعلى . و يقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج السلع ، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف انتاجها أو إنتاج سلعة أخرى في بلد آخر.

3) أهمية التجارة الخارجية :

تأتي أهمية التجارة الخارجية من المزايا التي تستفيد منها كل بلد يقيم علاقات تجارية مع بلدان أخرى من جهة وصعوبة استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي من جهة أخرى.

4) سياسة التجارة الخارجية :

هي مجموعة الإجراءات و الوسائل التي تتخذها الدولة لتعظيم العائد من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. و يوجد نوعان رئيسيان للسياسات التجارية الخارجية وهما :

أ – مبدأ حرية التجارة :

يدعو هذا المبدأ إلى إلغاء كافة أشكال القيود على التجارة الخارجية ، وعدم التميز في المعاملة بين السلع المنتجة في الخارج و بين السلع المنتجة محليا . و هذا لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

1) الحدّ من الاحتكار.
2) الإستغلال الأمثل و العقلاني للثروات.
3) انخفاض أسعار مختلف السلع و الخدمات.
4) إنعاش التجارة الخارجية بين دول لعالم مما يؤدي إلى زيادة التنافس الدولي.

ب – مبدأ الحماية :

يدعو هذا المبدأ إلى تدخل الدولة عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تتضمن جملة من القيود المختلفة على التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة يمكن إيجاز بعضها في النقاط التالية :

1) زيادة إيرادات الخزينة العمومية.
2) حماية الصناعات المحلية الناشئة.
3) تقليل الواردات بهدف تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.
4) حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول المصدرة لسلع رخيصة.

5) ميزان المدفوعات :

أ – تعريف ميزان المدفوعات :

هو سجل تسجل فيه القيم النقدية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأعوان المقيمين في دولة ما وغير المقيمين فيها (العالم الخارجي) خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة.

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله متوازنا من الناحية المحاسبية . يتكون هذا الميزان من جانبين أحدهما دائن تسجل فيه حقوق الدولة على العالم الخارجي و آخر مدين تسجل فيه التزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي.

Scanned with CamScanner

ب – مكونات ميزان المدفوعات :

1 – الحساب الجاري: و يتكون من ثلاثة عناصر هي :

❶ ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري):

و يتضمن حركة الصادرات من السلع و التي ينتج عنها استلام الأموال من الخارج (معاملات دائنة) و الواردات من السلع التي ينتج عنها دفع الأموال إلى الخارج (معاملات مدينة).

❷ ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات):

و يتضمن حركة الصادرات من الخدمات (معاملات دائنة) و الواردات من الخدمات (معاملات مدينة) و من أمثلة الخدمات : النقل و التأمين و الإتصالات....إلخ

❸ ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات دون مقابل):

و يتضمن التحويلات الآتية من الخارج التي تسجل في جانب الدائن . و التحويلات نحو الخارج التي تسجل في الجانب المدين . (قد تكون هذه التحويلات خاصة مثل تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم . وقد تكون رسمية مثل المعاشات و التعويضات المقدمة من الحكومات).

2 – حساب رأس المال: يتضمن العناصر التالية :

1) استثمارات المحفظة في الخارج .
2) المشتريات و المبيعات من الأوراق المالية.
3) تغيرات أصول البلد في الخارج . و تغيرات الأصول الأجنبية في البلد .
4) الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الداخل و استثمارات البلد المباشرة في الخارج.

3) حساب الاحتياطات الرسمية: و يتضمن العناصر التالية :

1) حقوق السحب الخاصة.
2) احتياطات البلد لدى صندوق النقد الدولي.
3) ممتلكات الأجهزة النقدية المحلية من الذهب.
4) الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية لدى البلد.

ج – توازن ميزان المدفوعات :

يكون ميزان المدفوعات دائما متوازنا من الناحية المحاسبية لكن هذا التوازن المحاسبي لا يعني بالضرورة توازنا من الناحية الاقتصادية . فقد يكون الخلل في أحد عناصر الميزان و عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري . و منه يمكن التمييز بين 3 حالات هي :

❶ حالة التوازن :

➢ أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي مساوية لالتزاماتها تجاه العالم الخارجي و هذا يدل على كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد.

❷ حالة وجود فائض :

➢ أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي . و هذا يدل على أن الدولة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي . و كذلك يدل على وجود أموال معطلة أي غير مستثمرة.

❸ حالة وجود عجز :

➢ أي أن حقوق الدولة على العالم الخارجي أصغر من التزاماتها تجاه العالم الخارجي . و هي الحالة الأخطر و الأكثر شيوعا في العالم و هذا يدل على أن الدولة تستورد سلعا و خدمات أكبر مما تسمح به مواردها.

Scanned with CamScanner

الوحدة (6) : البطالة

1) تعريف البطالة :

البطالة :

هي تعطل الأفراد عن العمل كليا أو جزئيا . أو هي عدم توفر فرص العمل للأشخاص القادرين عليه و الراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد.

البطال:

حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإن البطال هو كل شخص يقدر على العمل و يرغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى.

من التعريف السابق نستنتج أن هناك عدد من الصفات يجب أن تتوفر في الفرد حتى يعتبر بطالا و من هذه الصفات هي :

1. لا يعمل
2. يرغب في العمل.
3. يبحث عن عمل.
4. قادرا على العمل.
5. لم يجد العمل الملائم.
6. أن يقبل العمل عند مستوى الأجر السائد.

2) أسباب البطالة :

1. فشل بعض السياسات التنموية المُنتهجة.
2. تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمار.
3. التباين المستمر و المتنامي بين معدل النمو السكاني و معدل النمو الإقتصادي.
4. قلة الإستثمارات التي تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمواجهة عرض العمل المتزايد.
5. حالات الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
6. التطور التقني يؤدي إلى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا من العمال الأمر الذي يؤدي إلى الإستغناء عن بعضهم.
7. إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة.

3) أنواع البطالة :

1– البطالة الدورية :

يمر النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق بفترات صعود وهبوط بصفة دورية . و تسمى فترة الصعود بمرحلة الانتعاش (الرواج) و تسمى فترة الهبوط بمرحلة الانكماش (الكساد) و يُطلق على المرحلتين معا مصطلح " الدورة الاقتصادية ".

2– البطالة الهيكلية :

تظهر البطالة الهيكلية نتيجة للتغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني ، و التي تؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين المؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل. هذه التغيرات الهيكلية قد ترجع إلى التغير في هيكل الطلب على بعض المنتجات أو التغير الهيكلي في سوق العمل . أو التغير في التكنولوجيا المستخدمة.

3- البطالة الجزئية :

في بعض الأحيان تُقدم المؤسسة لسبب ما على تخفيض الإنتاج بصفة مؤقتة . فتقوم بتخفيض عدد ساعات العمل لكل عامل مقابل تخفيض نسبة من الأجر و في هذه الحالة تظهر البطالة الجزئية.

4- البطالة التقنية :

تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...إلخ

Scanned with CamScanner

4) آثار البطالة :

1 – الآثار الاقتصادية :

1) ضعف الانتاج :

يؤدي تسريح عدد من العمال إلى انخفاض في حجم الإنتاج .

2) ضعف الاستهلاك :

تؤدي البطالة إلى ضعف القدرة الشرائية للبطالين . و كلما زادت البطالة كلما ضعف الاستهلاك على المستوى الوطني .

2 – الآثار الاجتماعية :

1) تفشي الآفات الاجتماعية :

تؤدي البطالة إلى ظهور فئة من الناس عديمي الدخل . الأمر الذي يؤدي إلى فقرهم وتفشي ظاهرة السرقة و الإنحلال الخلق و المتاجرة بالممنوعات .

2) الهجرة :

و كنتيجة للبطالة و الفقر . يقوم البعض بالهجرة إلى الخارج بغية العمل بشروط ولو غير لائقة .

3 – الآثار السياسية :

و كنتيجة للبطالة . يقوم البطالون والمُهدّدون بالتسريح من العمل بالاحتجاجات والمظاهرات للمطالبة بتحسين وضعيتهم.

5) اجراءات التخفيف من البطالة :

1) إنشاء صندوق التأمين على البطالة لتقديم منح للبطالين .
2) تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية عن طريق منحهم بعض الامتيازات المادية و المالية .
3) منح بعض الامتيازات المادية و المالية للمتعاملين الإقتصاديين لحثهم على فتح مناصب شغل جديدة .
4) إتباع سياسة تخفيض ساعات العمل مع المحافظة على نفس الأجر و تشجيع التقاعد المسبق لخلق مناصب شغل اضافية .

Scanned with CamScanner

الوحدة (7) : التضخم

1) تعريف التضخم :

يعرف بأنه حركة صعودية للأسعار . تتميز بالاستمرار الذاتي . و هي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض.

من التعريف نلاحظ أنه يجب توفر عناصر معينة حتى يقال أن هناك تضخم و من بين هذه العناصر ما يلي :

1) وجود ارتفاع مستمر للأسعار أي لا يكون هذا الارتفاع مؤقتًا .
2) أن يكون هذا الارتفاع ذاتيا بمعنى أن لا يكون ناتجا عن ظرف طارئ.
3) وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي أي أن الطلب على مختلف السلع و الخدمات أكبر مما هو معروض منها.

2) أنواع التضخم :

2-1/ التضخم الظاهر (الطليق) : يظهر أثره جليًا في ارتفاع الأسعار . و ينعكس ذلك في ارتفاع الأجور و غيرها من النفقات .

2-2/ التضخم الكامن : يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة غير طبيعية في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي . و يحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد . و لا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية . و ينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحرب.

2-3/ التضخم الجامح : هو أخطر أنواع التضخم و أكثرها ضررا بالاقتصاد الوطني . يتميز بارتفاع معدلاته . تصاحبها سرعة في تداول النقود في السوق . و في هذه الحالة يتم طبع المزيد من الأوراق النقدية بكميات كبيرة جدا تفوق متطلبات النشاط الاقتصادي.

3) أسباب التضخم :

3-1/ تضخم ناشئ عن التكاليف :

ينشأ بسبب ارتفاع تكاليف الإستغلال في المؤسسات الإقتصادية . كرفع الأجور و مرتبات العاملين .

3-2/ تضخم ناشئ عن الطلب :

ينشأ عن زيادة حجم الطلب الكلي . و الذي يصاحبه عرض ثابت من السلع و الخدمات . مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

3-3/ تضخم ناشئ عن اصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني :

إن الإفراط في إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الإقتصاد الوطني يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق و الكمية المعروضة من السلع و الخدمات . الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

4) أثار التضخم :

4-1/ الآثار الاقتصادية :

❶ **محدودية الاستثمارات :**

تقل الاستثمارات بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة و الأجور بصفة خاصة .

❷ **انخفاض معدل الفائدة :**

حيث يكون عرض النقود أكبر من الطلب عليها مما يؤدي بسعر الفائدة إلى الانخفاض .

❸ **انخفاض قيمة العملة :**

تزداد الأسعار ارتفاعا بصورة كبيرة و مستمرة مما يؤدي إلى انخفاض مستمر لقيمة العملة الوطنية و بالتالي انخفاض قدرتها الشرائية .

❹ **انخفاض الانتاج :**

بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.

❺ **انخفاض الادخار و انخفاض الاستهلاك :**

تفقد النقود إحدى وظائفها الأساسية و هي كونها مخزنا للقيمة فارتفاع الأسعار و انخفاض سعر الفائدة و الخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار و الإستهلاك .

Scanned with CamScanner

2-4/ الآثار الاجتماعية :

❶ **ارتفاع معدل الفقر :**

بفعل البطالة و الإرتفاع المستمر للأسعار.

❷ **ظهور الآفات الاجتماعية :**

مثل تفشي الرشوة و الفساد الإداري و الكسب غير المشروع.... إلخ .

❸ **ارتفاع نسبة البطالة :**

كلما يقوم المنتجون المحليون بتخفيض الإنتاج فإنهم يقومون بتسريح عدد من العمال .

❹ **التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابت و المحدود :**

هم أكثر المتضررين . و حتى لو تغيرت أجورهم فإنها تتغير ببطئ شديد . و بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار.

5) وسائل معالجة التضخم :

1 - **سياسة تجميد الأجور و مراقبة الأسعار:**

للحدّ من هذه الظاهرة . تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات و أرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة ، هذا و تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية .

2 - **مراقبة الإصدار النقدي:** يقوم البنك المركزي بوضع سياسة نقدية لمجابهة التضخم منها :

❶ **رفع سعر الفائدة :**

لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

❷ **رفع نسبة الاحتياطي القانوني :**

أجل تخفيض القدرة الانتمانية لدى المصارف التجارية.

❸ **سياسة السوق المفتوحة :**

بيع الأوراق المالية و ذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.

❹ **رفع سعر اعادة الخصم :**

يرفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الانتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

3 - **تحقيق التوازن في الميزانية العامة :**

❶ **تخفيض الانفاق الحكومي:**

يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و زيادة النقود المتداولة في السوق . و بالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة .

❷ **زيادة الضرائب على السلع الكمالية :**

تؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة و تخفيض الطلب الكلي و كمية النقود المتداولة.

❸ **اللجوء إلى القرض العام :**

يؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية و سحب كمية النقود المتداولة.

Scanned with CamScanner

الوحدة (8) : القيادة

1) تعريف القيادة :

هي القدرة على التأثير على المرؤوسين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف المنظمة . وحتى يكون هناك قيادة يجب توفر 3 عناصر أساسية :

1) وجود هدف يسعى القائد لتحقيقه.
2) وجود قائد يتصف بقدرات ومهارات عالية.
3) وجود أفراد مطالبين بتحقيق هذا الهدف من خلال تأثير القائد عليهم.

2) أساليب القيادة :

القيادة الفردية : و هي تلك التي يحتكر فيها القائد السلطة حيث يقوم باتخاذ قراراته دون استشارة مرؤوسيه (الاستبداد بالسلطة).

القيادة الديمقراطية : و هي تلك التي يشرك فيها القائد مرؤوسيه في اتخاذ قراراته و ذلك عن طريق الاستماع إلى آرائهم واقتراحاتهم و تشجيع الاتصال و تبادل المعلومات و في جميع الأحوال يحتفظ القائد بالسلطة النهائية في اتخاذ القرار.

القيادة البيروقراطية : و هي تلك التي يحتكر فيها الإداريون السلطة . و يغلب على هذا الأسلوب من القيادة الرغبة الشديدة إلى الالتجاء إلى الطرق الرسمية في الإدارة من أجل تنفيذ التعليمات.

القيادة التكنوقراطية : و هي تلك التي تسند فيها مهمة القيادة إلى الخبراء للاستفادة من خبراتهم لأنه يفترض أن يملك التكنوقراطي المعرفة أكثر من غيره و التي تعتبر مفتاح الحلول في كثير من الأمور.

3) العوامل المؤثرة في اختيار أسلوب القيادة :

المواصفات الشخصية للقائد : تلعب دورا أساسيا في تحديد أسلوب القيادة المتبع.

عوامل تخص المرؤوسين : للأفراد تأثير كبير على طبيعة أسلوب القيادة المتبع. فمثلا عندما تكون مجموعة العمل غير متجانسة أو قليلة الخبرة فإن القيادة الفردية هي التي تحقق أفضل النتائج.

عوامل البيئة : يلعب كل من الزمان و المكان دورا هاما في تحديد طبيعة أسلوب القيادة المتبع . ففي حالة وقوع حادث من الأفضل استخدام أسلوب القيادة الفردية لأن الوقت لا يسمح بإجراء مشاورات و مناقشات و عندما نكون بصدد منظمة لها فروع في مختلف أنحاء الوطن فإن أسلوب القيادة الفردية لا يكون هو الأفضل حتما.

4) الدافعية : (التحفيز) :

تعريف :

هي تشجيع الأفراد و تحفيزهم و استنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر و كسب إصرارهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة بأقصى درجة من الكفاءة . هذه العملية تبدأ بالتأثير الخارجي على الفرد عن طريق رفع أجره مثلا . إلى أن نجاح هذه العملية يتوقف على جملة من العوامل الداخلية تتعلق بوضعية الفرد ونفسيته.

العوامل المؤثرة في الدافعية :

العوامل التنظيمية : و تتمثل في الأوامر و التوجيهات التي تصدر من طرف القيادة اتجاه المرؤوسين و التي يجب أن تتصف بالدقة و الوضوح حيث يجب أن تكون هذه الأوامر و التوجيهات ضمن منطقة القبول حتى يتم تنفيذها دون أي اعتراض أو مقاطعة.

العوامل الاجتماعية : إن المرؤوس باعتباره فردا من في المجتمع فهو يتأثر بمحيطه الاجتماعي في السكن . و في المدرسة . و في العمل أو بأي رابطة أخرى تولد له الإحساس بالانتماء للجماعة . و يكون هذا الانتماء مصدرا رئيسيا في الكثير من معتقداته و اتجاهاته . و في كثير من الأحيان يبلغ تأثير الجماعة و سلوك أفرادها درجة يشعر عندها الفرد بأن استمراره كعضو مقبول في الجماعة أهم عنده من الحفاظ على وظيفته .

العوامل النفسية : إن الأحاسيس و التوقعات و المخاوف...الخ تعلب دورا هاما في توجيه سلوك الأفراد . لذا على القيادة أن تدرس ردود فعل المرؤوسين المتوقعة اتجاه كل ما هي بصدد توجيهه إليهم من أوامر و تعليمات . و عند إصدار الأوامر يتم التركيز على العوامل المشجعة للمرؤوسين على قبولها . وفي حالة ردود أفعال معيقة يعمل القائد على علاجها و التصدي لها.

Scanned with CamScanner

نظريات الحاجات الدفاعية (التحفيزية):

هناك عدد من النظريات المتعلقة بالحاجات التحفيزية و سنقتصر على نظريتيّ تدرج الحاجات و ذات العاملين :

❶ نظرية ذات العاملين :

قام (هرزبرغ Herzberg) بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين لذا سميت ذات العاملين. العامل الأول عامل الصحة و العامل الثاني عامل التحفيز.

☑ يقصد بعامل الصحة :

مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم.
أما في حالة عدم الصحة أي إذا لم تتوفر هذه العناصر بالكيفية الملائمة . فإن ذلك يؤدي إلى تذمر المرؤسين و عدم رضاهم .
و من هذه العناصر نذكر: ضمان العمل . المرتبة و ظروف العمل.... الخ

☑ و يقصد بعامل التحفيز :

مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة تؤدي إلى تشجيع المرؤوسين و تحفيزهم و دفعهم للعمل أكثر . و من هذه العناصر نذكر: الاعتراف . التقدير . الترقية و المسؤولية... الخ .

❷ نظرية تدرج الحاجات :

قام (ماسلو Maslow) بتصنيف حاجات الإنسان إلى 5 أصناف وقام بوضعها على شكل هرمي كما هو موضح في الشكل.
و يرى ماسلو أن إشباع صنف من الحاجات يفقد مفعوله كحافز للسلوك من الحاجات الذي تعلوه مباشرة .

الشكل

1) الحاجات الطبيعية : مثل الطعام. واللباس والمسكن. والنوم.
2) الحاجات الاجتماعية : مثل الصداقة و الانتماء .
3) الحاجة إلى الأمن : أي الحماية.
4) الحاجة إلى التقدير : أي شعور الفرد بتقدير الآخرين.
5) الحاجة إلى تقدير الذات : أي تحقيق المنجزات.

Scanned with CamScanner

الوحدة (9) : الاتصال

1) تعريف الاتصال :

هو عملية مستمرة تتضمن قيام أحد الأطراف بتحويل أفكار و معلومات معينة إلى رسالة شفوية ، أو مكتوبة ، تنقل من خلال وسيلة اتصال إلى الطرف الأخر . يتوقف نجاح أي مؤسسة على مقدرة المسير على تفهم المرؤوسين ، وعلى مقدرة المرؤوسين على تفهم المسير حيث أن المسير الناجح لابد أن يكون ماهرا في الإتصال.

2) أشكال الاتصال :

❶ **الإتصال الرسمي :**

وهو الإتصال الذي يتم عبر القنوات و المسارات الرسمية التي تحددها القواعد التي تحكم المنظمة و للإتصال الرسمي 3 اتجاهات هي :

✓ **الاتصال النازل :**

و هو الإتصال الذي يتجه من المدراء (المسيرين) إلى مرؤوسيهم . و يتضمن الأوامر ، القرارات ، التعليمات و خطط العمل .

✓ **الاتصال الصاعد :**

و هو الإتصال الذي يتجه من المرؤوسين إلى رؤسائهم و يتضمن عادة التقارير ، الاقتراحات ، الرد ، الإجابات ، الشكاوى و التظلمات .

✓ **الاتصال الأفقي :**

و هو الإتصال الذي يتم بين موظفي نفس المستوى الإداري الواحد . و يتضمن تنسيق الأنشطة و حل المشكلات و تبادل المعلومات.

❷ **الإتصال غير الرسمي :**

و هو الإتصال الذي يتم عبر قنوات ومسارات غير رسمية ويمكن أن يكون أحد معوقات العمل داخل المنظمة مثل الإشاعات.

3) مكونات عملية الاتصال :

❶ **الرسالة :**

هي عبارة عن تحويل الأفكار و المعلومات إلى مجموعة من الرموز ذات معاني مشتركة بيت المرسل و المستقبل مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .

❷ **قناة الاتصال :**

و يقصد بها الوسيلة التي تستعمل في نقل الرسالة . و تأخذ هذه معاني مشتركة بين المرسل و المستقبل لتحقيق هدف معين مثل الكلمات و الحركات و الأصوات و الحروف .

❸ **المرسل :**

هو شخص لديه مجموعة من الأفكار و المعلومات يريد إرسالها لطرف آخر . و هو المسؤول عن إعادة توجيه المعلومات و الأفكار .

❹ **المستقبل :**

و هو الشخص الذي يتلقى الرسالة المتضمنة للمعلومات و الأفكار .

❺ **الاستجابة (الرد) :**

بعد تلقي المستقبل للرسالة الموجهة إليه يقوم بالرد عليها و هنا يتحول المستقبل إلى مرسل أخر.

4) أغراض الاتصال :

إن الإتصال وسيلة يستخدمها مختلف أفراد المؤسسة لتسيير نشاط مؤسستهم بغرض تحقيق أهداف معينة . فمثلا يقوم المسير بالإتصال بالمرؤوسين لإصدار التعليمات و الأوامر بغرض تنفيذها . و ضمان وصول التعليمات للمعنيين بالأمر بالشكل السليم في الوقت المناسب . و لمتابعة تنفيذ التعليمات و عملية التقويم . يجب أن يتم الإتصال في مختلف الإتجاهات (النازل و الصاعد و الأفقي) .

Scanned with CamScanner

5) معوقات الاتصال :

حتى تكون عملية الاتصال ناجحة و ذات فعالية ، يجب أن تخلو من كل المعوقات ، سواء تلك المتعلقة بالمرسل أو بالمستقبل أو بعملية الإرسال ذاتها .

❶ الأخطاء المتعلقة بالرسالة :

مثل الغموض الناتج عن أخطاء لغوية أو أخطاء في الترجمة أو فقد جزء من محتوياتها.

❷ الأخطاء المتعلقة بقناة الاتصال :

الخطأ في اختيار وسيلة الاتصال المناسبة ، يجب أن تكون ملائمة لمحتوى الرسالة ، و لطبيعة الشخص المستقبل لها و لزمن الاتصال .

❸ المعوقات المتعلقة بالمرسل :

قد يقع المرسل في عدة أخطاء عندما يريد الاتصال بالآخرين ، ففي بعض الأحيان يعتقد المرسل أن الآخرين يفهمون المعلومات كما يفهمها هو ، و يعتقد كذلك أن حالته الانفعالية وميوله و قيمه و معتقداته لا تؤثر في شكل المعلومات و الأفكار التي لديه .

❹ المعوقات المتعلقة بالمستقبل :

يقع المستقبل في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل.

❺ المعوقات المتعلقة بعملية الإرسال :

و يتعلق الأمر هنا بالأخطاء التي تقع في الرسالة ذاتها أو في قناة الاتصال.

Scanned with CamScanner